أزمة المشتقات النفطية... المعاناة مستمرة

طوابير أمام المحطات تواصل الليل بالنهار أملاً في الحصول على لترات من البترول أو الديزل

تنعكس المعاناة اليومية في الساحة اليمنية بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية التي تفاقمت منذ أكثر من أربعة أشهر وتركزت بدرجة رئيسية على المشتقات النفطية وخاصة البترول كمادة أساسية تشهد حالة انعدام من محطات بيع المشتقات البترولية مما وسع من حجم معاناة المواطنين في شتى مناحي الحياة لاسيما وهذه المادة (البترول) تشكل أهمية في تسيير حركة النقل والمواصلات والأعمال المختلفة بصفة عامة فإنعدام المشتقات النفطية من السوق المحلية أصاب الحياة بالشلل التام وتأثرت سائر القطاعات وسط ارتفاعات خيالية لأسعار البترول إلى درجة أصبح معها البحث عن هذه المادة وتوفيرها مهمة شاقة.

تحقيق/ صفوان الفائشي

وفي حال توفرت فبكميات محدودة للغاية وعبر وسائط مختلفة مما دفع سائقي المركبات ووسائل النقل المختلفة وملاك المصانع والشركات والمزارعين خاصة الذين يعتمدون على مياه الآبار الجوفية التي تعمل بالديزل للاصطفاف في طوابير طويلة أمام محطات بيع المشتقات النفطية مشكلين من خلال تلك الطوابير ازدحاماً شديداً تسوده المشاجرات والاختلافات بل والعراك والرصاص بين المتراصين في تلك الطوابير التي عجز أصحاب المحطات عن تنظيمها ناهيك عن الوقت الذي يمضيه الناس بحثاً عن البترول في تلك الطوابير منتظرين دورهم في الحصول على احتياجهم من تلك المادة فقد يظل صاحب المركبة في الطابور من يومين إلى خمسة أيام ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قد يصل دور شخص ما في تعبئة خزان الوقود الخاص بمركبته حتى يفاجأ بان كمية البترول المتوفرة في خزانات المحطة قد نفدت فيضطر إلى الانتظار ساعات وربما أياماً أخرى حتى تصل قاطرات النفط التابعة للمحطة والتي قد تستغرق هي الأخرى أياماً للوصول ليس بسبب طول الطريق ولكن لعدم توفر البنزين من المصدر وكون الكمية لا تلبي الاحتياجات تضاعف حجم المعاناة عند كافة المواطنين وخصوصاً أصحاب السيارات وسائقي النقل العام ولتسليط الضوء على الانعكاسات السلبية لأزمة المشتقات النفطية التقى (قضايا وناس) بعدد من المواطنين من أصحاب المركبات وغيرهم الذين شرحوا معاناتهم إلى جانب نقل عدد من المشاهد والصور:

اشتباكات بالأيدي وتحطيم زجاج السيارات وإطلاق أعيرة نارية في طوابير المحطات

حيث أفاد أحمد علوان- صاحب سيارة- أنه ظل يبحث عن دبة بترول لأكثر من عشرة أيام لكنه لم يحصل عليها، فاضطر إلى إيقاف سيارته التي يعتمد عليها في توفير مصروفات أسرته، وبدأ مرحلة جديدة من البحث عن البترول ولكن هذه المرة مشياً على الأقدام وبعد تعب وعناء حصل على نصف (دبة) بمقدار ١٠ لترا، فرأى أن يستخدم هذه الكمية في البحث عن كمية كافية تضمن عدم تعطله عن العمل لكن دواعي عمله اضطرته للسفر إلى تعز لكن الكمية لم تسعفه وتوقفت سيارته مع أنه كان يأمل أن يحصل على ما يلبي احتياجه في إحدى المحطات التي تنتشر على طوال الطريق لكن هذا لم يتحقق وأجبر على أن يركن سيارته وينطلق تنقلاً مع باصات وسيارات وعند العودة وجد أن ذلك قد كلفه كثيراً، ولدى عودته من تعز استقل أحد باصات النقل الجماعي لكنه لم يصل إلى العاصمة وإنما إلى منطقة (نقيل يسلح)، فقد توقف الباص بسبب نفاد كمية الديزل من خزان الوقود لينزل أحمد علوان ويبدأ المشي على الأقدام ثم وجد سيارة أقنع سائقها باخذه معه وبالفعل وافق الرجل لكنهم وأثناء السير حدث أن السيارة كانت تتوقف عن الحركة وعند معاينة خزان الوقود واستخراج كمية منه تبين أن البترول الذي اشتراه الرجل بـ(٤ آلاف ريال ٢٠ لتراً) كان مخلوطاً بالماء فكان أن قرر صاحب السيارة التوقف لدقائق حتى ينفصل الماء عن البترول ثم التحرك وهكذا حتى وصلا إلى صنعاء.

علوان لم تنته معاناته بل إلتقيناه وقد اصطف مع مركبته في طابور طويل أمام محطة في شارع مارب لينتظر دوره في تعبئة خزان وقود سيارته وقد ظل يوماً وليلة وفارقناه ولم نعمل هل حصل على بترول أم لا.

انتقاء واحتكار

محمد دبوان- سائق سيارة عاد من ذمار بعد أن ظل هناك لمدة يومين في طابور طويل أمام إحدى محطات بيع البنزين بمنطقة معبر دون أن يحصل على طلبه وذلك بسبب إغلاق المحطة عقب شجار وعراك بين العاملين في تلك المحطة وأصحاب المركبات والسيارات.

حيث يذكر دبوان أنه وبينما الناس في طوابير طوال أسبوعين على أمل تعبئة خزانات وقود سياراتهم بالكمية المطلوبة إذا بهم يفاجأون أن الطوابير كما هي ولم يطرأ على هذه الطوابير أي تغير لحلحة أزمة الازدحام ومعالجة الأزمة وعندما بحثوا عن سبب ذلك وجدوا أن صاحب المحطة يقوم بإدخال مركبات بأحجام مختلفة تحمل براميل من الجهة الخلفية للمحطة ثم يقوم بتعبئتها مقابل مبالغ كبيرة الأمر الذي أدى إلى تعثر الناس وأطال بقاءهم في تلك الطوابير على أمل مجيء دورهم في الحصول على مادة البترول.

ويضيف دبوان: وعندما حاول سائقو السيارات والمركبات منع ذلك وأن يتم انتظام الجميع في طوابير دون مجاملة لأحد حدثت إحتكاكات تطورت إلى إطلاق رصاص واستخدام الأسلحة باتجاه المحطة وسقط جرحى وعلى إثر هذه المشكلة تم إيقاف المحطة عن العمل ولا تزال متوقفة حتى اللحظة.

أعيرة نارية واشتباكات

أما محطة البنزين رقم (٤) التابعة لشركة النفط اليمنية والواقعة في شارع مارب فقد شهدت ازدحاما وتدافعاً شديدين وعراكاً وشجاراً واشتباكات ولم تفض تلك الاشتباكات إلا بأطلاق الأعيرة النارية وتدخلت في اليوم الأول أطقم تتبع الشرطة العسكرية ورغم هذا لم تنجح في تنظيم الطوابير المكتظة وفي اليوم الثاني تم الإستعانة بمجموعة في الشباب الذين أفادوا لنا أن البعض أصيب بجروح جراء الأعيرة النارية وأن مدير المحطة قام بإستقدام مجموعة من الشباب بدلاً عن أفراد الشرطة والأمن وذلك بهدف حماية المحطة وتنظيم حركة الطوابير الممتدة إلى داخل الأحياء السكنية وقد تخلل ذلك إطلاق النار بشكل شبه دائم جراء العراك والاشتباكات التي كانت تحدث بين جموع المواطنين من أصحاب المركبات والسيارات، كما تم تكسير وتهشيم زجاجات بعض السيارات والمركبات، وقد التقينا بأحد المصابين الذي رفض ذكر اسمه وسألناه عن سبب إصابته فأفاد بأنه وأثناء ما كان يعمل على تنظيم طوابير المركبات كل حسب دوره وإنتظامه في الطابور حدث عراك بين اثنين من المواطنين الذين في الطابور عقب خلاف نشب بينهما على أولويته في الدور وتدخلت لفض الاشتباك الذي توسعت دائرته لتشمل مواطنين آخرين، وتم إطلاق النار لتفريقهم فإرتدت إحدى الطلقات إلى رأسي ولكن سلم الله وقد تم تسوية الموضوع.

هذا ولم تقتصر مشكلة الطوابير وما خلفته من عراك وشجار واشتباكات على محطة شارع مارب فقط بل امتدت إلى محطات أخرى في أمانة العاصمة وفي غيرها من عواصم المحافظات حتى غدت أزمة المشتقات النفطية في جميع أرجاء البلاد.

إضراب وتوقف

وفي المحطة المركزية التابعة لشركة النفط في محافظة ذمار اتخذت الشركة قراراً بإيقاف المحطة عن العمل- بحسب مواطنين- وذلك عقب تعرض أحد عمال المحطة للضرب من قبل أحد ملاك المحطات الخاصة جراء خلاف نشب بينهما وقد قرر عمال المحطة الاضراب احتجاجا على ما تعرض له زميلهم واستمرار العراك والشجار في المحطة وبناء عليه تم إيقاف المحطة.

سوق سوداء

وقد أدت تداعيات هذه الأزمة إلى بروز سوق سوداء للمشتقات النفطية في جميع عواصم المحافظات اليمنية حيث ظهرت سيارات هايلوكس ومركبات نقل كبيرة وعلى متنها كميات من المواد البترولية ويتم بيعها بأسعار خيالية حيث تراوح سعر الـ٢٠ لتراً من البترول بين (٥-٧) آلاف ريال ناهيك عن مستوى الغش الذي لحق بهذه المواد (البترول- الديزل- الغاز)حيث أكتشف الكثير من المستهلكين أن ما يباع لهم ورغم ثمنه المرتفع ليس خالصاً وإنما يكون مخلوطاً وهو ما ألحق أضراراً بالغة بمحركات السيارات والمركبات المختلفة.

لماذا لا تشارك المجالس المحلية والجهات الأمنية في تنظيم عملية بيع البترول والديزل في المحطات؟!

أضرار فادحة

وعلى صعيد الإنعكاسات السلبية المترتبة على أزمة المشتقات النفطية فقد أوضحت تقارير الجمعية اليمنية لحماية المستهلك أنه قد نتج عن ذلك جملة من الأضرار شملت قطاعات عدة جراء انقطاع التيار الكهربائي فتوقفت الأجهزة الطبية في بعض المستشفيات كأجهزة التنفس الصناعي والأكسجين وأجهزة الغسيل الكلوي، كما أدى ذلك إلى تلف الأدوية التي تحتاج إلى تبريد وهي أساسية لذوي الأمراض المستعصية،وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية بأنواعها وتوقف آبار ومحطات المياه وعدم القدرة على ضخ المياه من الآبار الرئيسية إلى الخزانات وقد أجبر هذا الوضع الصعب المستهلكين على الخضوع للاستغلال من قبل بائعي المياه حيث يتراوح سعر وايت الماء بين (٣-٧) آلاف ريال.

وقد أرجع بعض المختصين أزمة المشتقات النفطية في بلادنا إلى تعثر تصدير النفط الخام من أنبوب النفط الممتد من مارب إلى الحديدة، وكذلك توقف مصافي عدن عن تكرير المشتقات النفطية.

الكمية المستوردة

إلى ذلك أوضح المهندس/ عاتق أحمد - مدير عام شركة النفط اليمنية بعدن- أن الشركة تقوم بتوزيع ما يقارب مليون لتر يومياً من البنزين على محطات الوقود التابعة للشركة في محافظة عدن والمحافظات المجاورة.

مشيراً إلى أن نصيب محافظة عدن من الكمية الكلية يبلغ ٥٠٠ ألف لتر توزع على محطات الوقود العاملة في مديريات المحافظة وأما بقية الكمية فيتم توزيعها على المحطات في المحافظات المجاورة.

وأكد عاتق أن الأزمة سببها توقف أنبوب مارب عن ضخ النفط بسبب تعرضه لأعمال تخريبية إلى جانب ظاهرة غريبة لم تعرفها اليمن من قبل والمتمثلة بقيام بعض المواطنين والشباب بتفريغ خزانات الوقود في السيارات وبيعها بأسعار خيالية في السوق السوداء.

لافتاً إلى أن الكمية المستوردة من النفط والتي قدمتها السعودية كهدية لليمن والمتمثلة بثلاثة ملايين برميل من النفط الخام لن تحل الأزمة بشكل كامل وإنما جزئياً وسيتم تخصيصها لتزويد المؤسسة العامة للكهرباء والمياه والمصانع والشركات الكبيرة والمزارعين من أجل مواصلة أعمال هذه المنشآت.

في الصميم

محمد محمد حزام

خلق أزمة وبقيت أزمات

■ كم هو جميل أن تقوم الجهات المختصة بدورها في متابعة وضبط من يقومون ببيع المشتقات النفطية في السوق السوداء نظراً لتسببهم في إيجاد أزمة حقيقية جعلت البعض من أصحاب محطات الوقود يساهمون فيها عن طريق حرمان أصحاب السيارات من التعبئة تحت مبرر أن الوقود قد أنتهى من المحطة أو أن الديزل الخاص بالمحرك الخاص بتشغيل المحطة قد اكتمل وغيرها من المبررات بهدف صرف المعتصمين جوار المحطة في طوابير طويلة أكثر من مرة ثم القيام ببيع البترول في براميل بأثمان باهظة في السوق السوداء.

وكذلك الحال كان بعض أصحاب معارض بيع أسطوانات الغاز الذين تحولوا إلى السوق السوداء لبيعوا الأسطوانات بأسعار باهظة رغم حصولهم عليها من المؤسسة بالسعر الرسمي، ومايدعو للغرابة والألم هو مساهمة بعض أعضاء المجالس المحلية في هذا الأمر واستغلال حاجة الناس لمادة الغاز والقيام بفرض رسوم إضافية على سعر الأسطوانة تصل إلى ٥٠٠ ريال وأكثر مقابل أجور نقل وغيرها من المبررات غير المنطقية، ليتم الشراء بطرق غير مشروعة ضاربين بالشعارات التي رفعوها عند انتخابهم لخدمة الناس عرض الحائط، ويفترض بالجهات المختصة أن تضع حداً لهذا الأمر.

وقد لا أجانب الحقيقة إذا قلت بأن قيام بعض المواطنين بنقل خطوط الكهرباء الموصلة إلى منازلهم إلى خطوط أخرى بهدف الحصول على الاضاءة المستمرة يتسبب في إيجاد أزمة أخرى تتمثل في تحميل المحولات الخاصة بكل حي من الأحياء أعباء إضافية مما يؤدي إلى انفجارها وانقطاع التيار الكهربائي عن تلك الأحياء لساعات طويلة بدلاً عن الساعة أو الساعتين، هذا ناهيك عن الخسائر الناجمة عن الأضرار التي أصيبت بها المحولات واحتراق الأسلاك والكثير من الأدوات الكهربائية في المنازل، وهذا يدعونا إلى طلب الجهات المختصة للتدخل وفرض عقوبات على كل من يقوم بممارسة مثل هذه السلوكيات الخاطئة.

كما أن اشتراك المجالس المحلية وعقال الحارات ومراكز الشرطة في الحل سيخدم الصالح العام.